

للاضاح

* بيرصة عمان

* السيد عبد الله

د. هيثم
٥/٢٢

التاريخ: ٢٠١٦/٠٥/٢٢

الرقم: ١٢١/٤م/٤

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين

تحية طيبة وبعد ،،،

نرفق لكم طياً محضر اجتماع الهيئة العامة العادي لشركة العقارية الأردنية للتنمية المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/٤/٢٦ .

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام والتقدير ،،،

رئيس مجلس الإدارة

د. هيثم عبد الله أبو خديجة



الشركة العقارية الأردنية للتنمية
المساهمة العامة المحدودة

هيئة الأوراق المالية
البنك المركزي الأردني / الديوان
٢٢ أيار ٢٠١٦
٦٧٤٤

١٢ للاضاح

**محضر اجتماع
الهيئة العامة العادي الثاني عشر
للشركة العقارية الأردنية للتنمية
المنعقد يوم الثلاثاء الموافق 2016/4/26**

استنادا لنص المادة (169) من قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 ، وجه مجلس إدارة الشركة العقارية الأردنية للتنمية المساهمة العامة المحدودة الدعوة لمساهمي الشركة لحضور الاجتماع السنوي العادي الثاني عشر للهيئة العامة وذلك في تمام الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الموافق 2016/4/26 في قاعة الاجتماعات الواقعة في الطابق الثالث / مبنى توسعة مستشفى ابن الهيثم رقم 260 / شارع المدينة المنورة للنظر في الأمور المدرجة على جدول الأعمال المرسل لهم في البريد ومناقشتها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها

افتتح الدكتور هيثم عبد الله أبو خديجة رئيس مجلس الإدارة الجلسة مرحبا بالسيد ياسر أبو الغنم مندوب عطفة مراقب عام الشركات وبمدقق حسابات الشركة السادة شركة القواسمي وشركاه (كي بي أم جي) والمستشار القانوني للشركة وبالسادة أعضاء الهيئة العامة الحضور.

ثم أعلن السيد ياسر أبو الغنم مندوب عطفة مراقب عام الشركات بأن الشركة قامت بإرسال الدعوات إلى السادة المساهمين في الموعد المحدد لذلك ، والإعلان عن هذا الاجتماع بوسائل الإعلام المختلفة حسب الأصول ، بعد ذلك قام مندوب مراقب عام الشركات بالإعلان عن توفر النصاب القانوني لهذا الاجتماع الذي حضره 19 مساهما يحملون ما مجموعه (12,602,375) سهما بالأصالة و (9,062,288) سهما بالوكالة وهي تمثل ما نسبته 62.79 % من مجموع أسهم الشركة البالغ (34,500,000) سهما.

وعليه يعتبر هذا الاجتماع قانونيا لتحقيق النصاب القانوني المنصوص عليه في المادة (170) من قانون الشركات وتعتبر قراراته ملزمة للهيئة العامة، كما أعلن مندوب مراقب عام الشركات بأن كامل أعضاء مجلس الإدارة البالغ عددهم تسعة أعضاء حضروا الاجتماع بالإضافة إلى السادة شركة القواسمي وشركاه (كي بي أم جي) مدقق حسابات الشركة والمستشار القانوني للشركة ، ثم طلب مندوب مراقب عام الشركات من رئيس الجلسة تعيين كاتب لها لتدوين وقائع الاجتماع وتعيين مراقبين لا يقلون عن اثنين لجمع الأصوات وفرزها استنادا لنص المادة (181) من قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997.

رئيس الجلسة

يعين السيد أمجد محيسن كاتباً للجلسة وكلاً من السيد عماد حرازنه والسيد نضال العروق مراقبين.

ثم بوشر بالنظر في الأمور المدرجة على جدول الأعمال ومناقشتها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .

البند الأول: تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة الحادي عشر :

تم تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة الحادي عشر المنعقد بتاريخ 2015/4/21 ، هذا ولم يبد أي من الحضور أية ملاحظات حول ما جاء فيه .

البند الثاني: تقرير مجلس الإدارة السنوي عن أعمال الشركة خلال العام 2015 والخطة المستقبلية لعام 2016 :

قرر السادة المساهمين الحضور بالإجماع دمج البندين الثاني والرابع معا في بند واحد.

البند الثالث: تقرير مدقق الحسابات:

قام السيد حاتم القواسمي ممثل مدقق حسابات الشركة شركة القواسمي وشركاه (كي بي أم جي) بتلاوة تقرير مدقق الحسابات وأوصى الهيئة العامة للشركة المصادقة عليها .

رئيس الجلسة

قدم شكره للسادة شركة القواسمي وشركاه (كي بي أم جي) ، وأعلن عن فتح باب النقاش حول تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية للشركة كما في 2015/12/31 والخطة المستقبلية لعام 2016 .

ولما لم يكن هنالك أية أسئلة حول تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية للشركة كما في 2015/12/31 والخطة المستقبلية لعام 2016 فقد صادقت الهيئة العامة عليها بالإجماع.


البند الخامس: إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن عام 2015 ضمن الحدود التي نص عليها القانون:


وافقت الهيئة العامة للشركة بالإجماع على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31 ضمن الحدود التي نص عليها القانون.


البند السادس : انتخاب مدقق حسابات الشركة للسنة المالية المقبلة وتحديد أتعابهم :

وافقت الهيئة العامة بإجماع السادة الحضور على إنتخاب السادة شركة القواسمي وشركاه (كي بي أم جي) حاتم القواسمي إجازة رقم (656) لتدقيق حسابات الشركة للسنة المالية المقبلة وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

ولما لم يتم إضافة أية أمور أخرى للبحث فقد أغلقت الجلسة على ذلك .


ياسر أبو الغنم
مندوب مراقب عام الشركات


د. هيثم أبو خديجة
رئيس الجلسة


أمجد محيسن
كاتب الجلسة